

المحاضرة الثانية: اللسانيات والمناهج النقدية:

توطئة:

عرفت النظريات اللسانية، في القرن العشرين ثورة معرفية كبرى، أحدثت تطورات إيجابية، ونقلة نوعية لكثير من العلوم الإنسانية، كتعليمية اللغات، والترجمة، والنقد الأدبي.. وكان من الطبيعي - والحالة هذه - للنقد الأدبي، خاصة في منتصف القرن العشرين، أن يثور على المناهج السياقية، (كالمناهج التاريخية والاجتماعي والنفسي) التي تميزها النصف الأول منه، ليسلم مفاتيح مملكته إلى اللسانيات الحديثة، لتصبح مناهج نصانية، تنطلق من النص وتعود إليه. وبما أن المناهج النصانية (بنيوية أم سميائية..)، تنبني على رؤية فكرية، للوجود والكون والتاريخ والإنسان والغاية من الحياة، قبل أن تكون خطوات منتظمة، ومصطلحات إجرائية، يمكن إرجاعها إلى هذه النظرية اللسانية أو تلك.

1- تعريف المنهج:

يقصد بالمنهج هو مجموعة الأسس المنهجية التي يتبناها دارس الأثر الأدبي، بُغية فهمه أو تحليله، فالدارس أو الناقد بصفة خاصة، يتوسل لدراسة موضوعه بجملة متنافسة من الخطوات، يتكئ فيها على جملة من المصطلحات الإجرائية، يستمدّها من أصول نظرية، بحيث يتم التنسيق بين جوانب ثلاثة: (الأصول النظرية للمنهج وأدواته الإجرائية والموضوع المدروس).

وبتعبير آخر فإن المنهج هو (جملة الأساليب والآليات الإجرائية الصادرة عن رؤية نظرية شاملة إلى الإبداع الأدبي، تنبثق عن أساس فلسفي أو فكري، يستخدمه الناقد في تحليل النص وتفسيره بكيفية شاملة).

وبناء عليه يمكن القول، فإن المنهج البنيوي في النقد هو المنهج الذي يستمد مبادئه النظرية وآلياته وأدواته الإجرائية من البنيوية، كنظرية لغوية وفلسفية.

وبالمثل لأن المنهج السميائي كممارسة نقدية، هو الآخر يتبنى الأطروحات النظرية العامة للسميولوجيا وأدواتها الإجرائية، إضافة إلى بعض المفاهيم البنيوية لأن المنهج السميائي تتقاطع بعض أصول البنيوية، خصوصاً في مرحلته الأولى.

ويترتب على ذلك أن أي منهج نصي نقدي له بعدان: فلسفي ولغوي.

1- البعد اللغوي للمناهج النقدية الحديثة:

عرفت اللسانيات الحديثة، طوال القرن العشرين ثلاث ثورات كبرى: ثورة بنيوية بقيادة دوسوسير وثورة توليدية تحويلية تحت لواء تشومسكي (Naom Chomsky) وثورة تبليغية (Communication) بزعماء هيمس (Dill HYMES).

وترجع الإرهاصات الأولى لهذه الثورات، إلى التفكير حول العلامة (Signe) بصفة عامة، سواء كانت لسانية أو غير لسانية، يعود الفضل فيه إلى البحوث الجادة التي قام بها بعض الفلاسفة وعلى رأسهم شارل بيرس، وبعض اللغويين على رأسهم دوسوسير.

فقد جعل الأول للعلامة ثلاثة أبعاد: الموضوع (Segnans) ويقابل (Signifiant) الدال، الممثل (Signatum) ويقابل المدلول (Signifié) عند سوسير، و((L'interprétant) المؤول أو المرجع، وهو البعد الذي سيكون له شأن كبير في الثورة الثالثة، كما سيتبين فيما بعد.

أما الآخر فقد ركز على العلامة اللسانية، واقتصر فيها على ثنائية الذال والمدلول، ومع ذلك فإن الفضل في تفجير الثورات الثلاثة يعود إليه، لأنه من جهة، لم يهمل المرجع، وإنما حرصه على الصرامة المنهجية والدقة العلمية، جعله يسند مرجع العلامة اللغوية إلى علم آخر، سماه السميولوجيا، وهي في رأيه أوسع من اللسانيات، كما أن نفس الهم العلمي والمنهجي، هو الذي قاده إلى مثلته الاصطلاحي (لغة اللسان الكلام)، الذي أصبح عالميا، وجعله يحصر موضوع اللسانيات في قاعدته، أي اللغة التي هي نظام من العلامات.

ويبدو أن المثلث السوسيري هو الذي شكل المراحل الزمنية الكبرى للسانيات الحديثة، بامتداد قاعدته على مرحلة زمنية عرفت بالبنوية، تميزت بتركيزها على تجريد الأنساق اللغوية وتقنيها، وقد انطلقت هذه المرحلة بصور كتاب "دروس في اللسانيات العامة"، سنة 1916، وانتهت بصور مؤلف تشومسكي "البنى التركيبية" سنة 1957.

وقد قلب هذا الأخير مثلث سوسير جاعلا اللسان في قاعدته، راسما بذلك مرحلة قائمة بذاتها، امتدت إلى أيامنا هذه، عرفت نماذج نحوية مختلفة، تميزت باتجاهها التوليدي التحويلي، الذي درس اللغة وفق مصطلح مفهوم اللسان عند دوسيسير، أي كقدرة كامنة عند الإنسان، تجعله قادرا على النطق، وإصدار أصوات مع ربطها بمعان ومدلولات... (20).

ثم جاءت مرحلة أخيرة، بدأت من أواسط السبعينات، عرفت بلسانيات الخطاب، وتميزت بمنهجها الذي استنار بفكرة الكلام عند سوسير، إذ أصبح موضوع اللسانيات مرتبطا بالشخص المتكلم وأفعاله الكلامية المحققة، وطرق استعماله لها، وبذلك يكون (هيمس) قد أعاد ترتيب أضلاع مثلث سوسير، جاعلا قاعدته تركز على الكلام.

وهذا لا نعدو الحقيق إن أرجعنا فضل تفجير الثورات الثلاثة إلى سوسير، سواء بتفكيكه قاعدة مثلث العلامة اللغوية (المرجع)، أو بتفكيك ضاعي (اللسان والكلام) ليتخلف بقاعدة المثلث (اللغة)، فهو بعلمه هذا قد دشّن أول ثورة لسانية، نصطلح على تسميتها بثورة الداليات، تلتها ثورة الداليات ثم ثورة التداوليات.

1-2 ثورة الداليات:

ونعني بها التوجه اللساني الجديد المتمثل في البنوية، التي ركزت أبحاثها على تقطيع دوال العلامات اللغوية (سواء كانت كلمات أو جمل)، وتفتيتها إلى عناصرها الأساسية، باحثه عن العلاقات المنظمة لها، والقوانين الداخلية المتحكمة فيها.

وقد تأثر بهذا المنهج السوسيري لغوية كبار أمثال تروبيسكوي (Nicolas Troubetsky: 1938-1890) رئيس نادي حلقة براغ وهلمسليف (Louis Hjelmslev 1965-1899) الدانمركي رئيس نادي كوبنهاغن، ومارتيني (André Martinet - 1908) زعيم البنيويين الوظيفيين في فرنسا. أما في أميركا فقد مثلها زعيمها بلومفيلد (Bloomfield Léonard : 1949-1887) وهاريس (Harris Zellig - 1909) وتلميذه تشومسكي.

والجامع لكل من انضوى تحت راية البنوية، من هؤلاء الأعلام وغيرهم، في أوروبا أو أميركا، هو هذا التوجه العلمي الصارم الذي أحدثت قطيعة تامة مع الدرايات اللغوية التاريخية والمقارنة، وأسس لمنهج علمي لساني، يماثل مناهج العلوم الطبيعية.

وعليه انحصر هم البنوية في الداليات، وابتعدت عما له علاقة بالداليات (المدلولات..) وبالتداوليات (كل ما له علاقة بالمرجع..)، لأن العناصر والعلاقات التي ترجع إليها تستعصي على الضبط والتقنين.

2-2 ثورة الدلائليات:

وترتبط بالمنهج التوليدي التحويلي الذي ساد الدراسات اللغوية، في نهاية الخمسينيات وخاصة منذ أواسط الستينيات، مع ما عرف بالدلالة التوليدية، لأن نموذج تشومسكي الأول يعتبر بنويًا توليديًا، وتمثل ثورتها في منهجها العقلي الذي وجه الدراسة اللغوية وجهة جديدة، حيث ثار على المنهج البنيوي، الذي اكتفى بوصف الظاهرة اللغوية وتصنيفها (دون أن يفسرها أو يعللها) انطلاقًا من مدونة لغوية محدودة، في حين أن منهج تشومسكي الجديد، يصف ويفسروعلل ما ظل معروفًا بالقدرة اللغوية (Compétence) للمتكلم/السامع، وهي القدرة لا تمكن من إنتاج مدونة لغوية محدودة فحسب، بل تمكن من إنتاج وفهم ما لا نهاية من الجمل الصحيحة.

وهذا المنهج الجديد، رسم تشومسكي اتجاهًا جديدًا للدراسة اللغوية، سار فيه أتباعه أمثال: كاتز (J. J. Katz)، وفدور (J.A. Fodoe) ولا يكوفا (G. Lakoff) وماكاولي (J.D. MacCawley) وبوستال (P. Postal) وفيلمور (Ch. Fillmore) وكونو (S. Kuno) وصادوك (J. Sadock)... وأنتجوا نماذج نحوية، في إطار المنهج التوليدي التحويلي بصفة عامة، وإطار الدلالة التوليدية بصفة خاصة. والجامع لهؤلاء وغيرهم، هو أنهم أدخلوا عنصر الدلالة كمكون أي أي ضمن البنية العميقة خلافًا لتشومسكي، وبذلك فتحوا الباب على مصراعيه لثورة الدلائليات، ليس بتكثيف البحوث في مجال الدلالة فحسب، بل بتناولهم مدلول العلامة اللغوية، أو ما أسموه بالبنية الدلالية (كلمة كانت أم جملة..). حيث شرحوها وفتتوها إلى عناصر ودرجات سيمية لا تقبل التجزئة، مكتشفين وظائفها وعلاقاتها المنظمة لها، في محاولة علمية جادة لتقنينها رياضياً دقيقاً، بعد أن كانت مستعصية على التقنين في المنهج البنيوي.

2-3 ثورة التداوليات:

وهي الثورة اللسانية الثالثة التي قادها هيمس عالم الأجناس الأميركي، بشنه هجوماً عنيفاً على التصور التجريدي الذي انحصر فيه البحث اللساني، سواء مع الرائد اللسانيات الحديثة (دوسيسير) الذي حصر موضوع تنظيره في لغة دون الكلام، أو صاحب النظرية التوليدية التحويلية (تشومسكي) الذي قصر موضوع تنظيره على القدرة اللغوية، دون الكلام أو التأدية (Performance).

وهكذا دشّن هيمس وعلماء الاجتماع من بعده اتجاهًا للدراسات اللغوية، يقوم على ما أصبح معروفًا اليوم بالقرّة التبليغية (Compétence de communication)، عوض القدرة اللغوية لتشومسكي التي أضحت أحد مكونات القدرة التبليغية للمتكلم/السامع، فقد انتقد هيمس تشومسكي في مقال شهير له سنة 1971 قائلاً (إن نظرية تشومسكي القائمة على توليد الجمل اللغوية المختلفة صحيحة تمامًا، إذا كان المقصود منها وصف اللغة ككيان مستقل بذاته، بعيداً عن المواقف الاجتماعية، والحياة التي تستخدم فيها اللغة، لكن اللغة لا قيمة لها ككيان مستقل... فهي ليست قوالب وصيغاً وتراكيب مقصودة لذاتها، وإنما هي موجودة للتعبير عن الوظائف المختلفة: كالطلب والترجي والأمر والنهي والدعاء والوصف والتقرير.. وغير ذلك من آلاف الوظائف اللغوية).

وهذا الانتقاد المشهور لهيمس أعيد الاعتبار للنظريات السياقية، حيث دخلت مجال اللسانيات بقوة كنظريات أفعال اللغة، لفلاسفة اللغة العادية ونظريات التداول والمفوضية، ونظريات النحو الوظيفي، وخاصة نظرية النحو الوظيفي لسمون ديك (Simon Dik). وما يجمع هذه النظريات والبحوث، هو تركيزها على مرجع العلامة اللغوية، أو المكون التداولي (Composants pragmatique) للكلمة أو الجملة أو النص، الذي أصبح مضبوطاً بوظائف تداولية محددة، تربط بسياقات وطبقات مقامية وبشبكة من العلائق المختلفة: كالعلائق الاجتماعية المنظمة لمقاصد المتخطين والعلاقات المنطقية التي تضبط محاوراتهم.

والخلاصة هي أن هذه البحوث سعت، وما زالت في سعي دؤوب، لوضع مبادئ عامة تضبط وتقنن بها كل ماله علاقة بالسياق، وقد نجحت فعلا في غزو النماذج التوليدية الأخيرة، إذ باتت تدخل المكون التداولي في الجهاز الواصف لأنحائها .

وهذا الذي أوجزناه عن الثورات اللسانية، يتضح أن المناخ الفكري المادي الذي هيمن على الثقافة الغربية، لم يكن مقدمة طبيعية لميلاد فكرة البنية، في اللسانيات الحديثة فحسب، بل كان أيضا مقدمة طبيعية لدخولها مجال العلوم الإنسانية، ومنها مجال النقد الأدبي، خاصة بعد النجاح الذي حققته في اللسانيات.

ولعلنا بهذه المقدمة اللسانية، نكون قد وضعنا القاعدة الصلبة، التي تقوم عليها المناهج النقدية الحديثة، إذ يسهل علينا من خلالها، فهم سر توجه المنهج النقدية الحديثة نحو اللسانيات، وتحديد النظريات اللغوية أو النحوية، التي يستقي منها هذا المنهج أو ذاك أصوله، وفهم طبيعة العلاقة التي نشأت بينهما، وهل تفضي هذه العلاقة إلى زواج شرعي، أو تبقى مجرد علاقات عابرة؟ وهذا ما سنكشفه من خلال استعراضنا للمنهج النقدي والسميائي وتتبع أصولها اللغوية والنحوية.

3- المنهج البنيوي في النقد الأدبي:

هو تيار نقدي، استمد أصوله ومبادئه النظرية من اللسانيات بصفة عامة، والبنيوية المتطورة عن أفكار دوسوسير بصفة خاصة، وتعود ارضاءاته الأولى إلى الإنثروبولوجي الفرنسي ليفي ستروس (Claude Lévi-Strauss) في بداية الخمسينيات، ثم نضج كمنهج وعرف طريقه إلى الأدب، بفضل آراء جاكسون (Roman Jakobson 1896-1986) وترجماته لنظريات الشكلانيين الروس، التي تدعمت فيما بعد بترجمات تودروف ((Zvetan Todorov)، وبذلك عرف المنهج البنيوي في النقد عشرينته الذهبية، في فرنسا من سنة 1960-1970، بفضل الدراسات التي نشرها أتباع بارت (Barthes Roland 1915-1980) في مجلة "كما هو؟" (Tel quel)، وبفضل أعمال هذا الأخير الذي يعد بحق زعيم البنيوية الفرنسية وقائدها المغوار.

3-1-3 الأصول اللسانية العامة:

يمكن لمتتبع أدبيات النقد البنيوي، إن على المستوى النظري أو التطبيقي، أن يستشف جملة من المفاهيم اللسانية العامة، نجمل أهمها في الآتي:

3-1-1 أولوية البنية أو النسق:

ويعني هذا المفهوم، الذي استثمره المنهج البنيوي في النقد، أن البنية نظام أو نسق من العناصر المتألفة فيما بينها، بحيث لا يمكن أن يغير أو يبدل أو يعدل أي عنصر، دون أن تتغير معه طبيعة النظام كله، فليست البنية إذن، هي هذا العنصر أو ذاك في معزل عن النسق أو النظام الكلي، وعليه فإن النص الأدبي (قصيدة أو قصة أو رواية...)، هو حصيلة عناصره المتألفة فيما بينها، بحيث لا يعود الفضل فيه، إلى عنصر بمعزل عن العناصر الأخرى، كما أن تألف هذه العناصر وتضافرها، لا تحكمها قوانين خارجة عن بنية النص فالقصيدة مثلا: تتألف فيها جملة من العناصر، كالوزن والصورة والإيقاع الداخلي، والرؤيا والانفعال والموقف الفكري والعقائدي، فهذه العناصر يحكمها نظام داخلي، يمكن في البنية الشكلية للقصيدة، وقل مثل ذلك في القصة والرواية... وبالتالي فإن الأولوية تعطى لكل ما يشكل بنية المفهوم السالف الذكر.

2-1-3 اللغة نظام أنظمة:

ويعني ذلك أن اللغة نظام لأنظمة متعالقة ومتشابكة، كالنظام الصوتي والمعجمي والصرفي والنحوي والدلالي.. فكل نظام من هذه الأنظمة، هو في حقيقته بنية له قوانينه الداخلية الخاصة به، وهو في حقيقته يكون بنية صغرى، ضمن البنية الكبرى التي هي اللغة. وقد انتقل هذا المفهوم إلى المنهج البنيوي في النقد، حيث اعتبر النص الأدبي لغوية خاصة، يمكن أن تحلل أنظمتها أو بنياتها: الصوتية والمعجمية والصرفية والنوية والدلالية، والأمثلة علة ذلك كثرة.

3-1-3 ثنائية اللغة والكلام:

ويتمثل استثمارها نقديا، في اعتبار الأثر الأدبي (قصيدة، مسرحية، رواية...) بنية كلامية، أي إبداعا فرديا، يقع ضمن بنية لغوية أشمل، هي ديوان الشاعر، أو الأعمال المسرحية أو الروائية للمسرحي أو الروائي.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار ديوان شاعر، أو مجموعة دواوينه بنية ضمن بنية أكبر، هي شعر فترة زمنية ما، أو مذهب أدبي ما، وقد تدرس مسرحيات أو روايات كاتب ما بالمنهج نفسه، غير أن البنية الكبرى التي قد تمتد أفقيا أو عموديا، تكون أقرب إلى مفهوم اللسان منها إلى مفهوم اللغة، المهم في هذا الطرح البنيوي، أن الأثر الأدبي، يعتبر بنية، من حيث الموقع الذي يشغله في النظام الذي يندمج فيه.

4-1-3 ثنائية الدال والمدلول:

وتتضح فكرة هذه الثنائية، في اعتبار المنهج البنيوي النص الأدبي دالا كبيرا، يضم عدة أدلة أو بنى، ذات طابع مادي صرف، لأنها صور فزيائية مسموعة أو مكتوبة، يمكن تحليلها وتشرح بنياتها المادية إلى عناصرها الأساسية، كتحليل البنية الإيقاعية لنص القصيدة مثلا، أو تحليل بنيتها الصرفية أو النحوية.. لاكتشاف العلاقات والقوانين التي تتحكم فيها وتضبطها، وهي الغاية من التحليل البنيوي، لأن ضبط هذه العناصر، هو ضبط مدلولها أو مدلولاتها (معاني النص وأفكاره)، وبالتالي يرفض البنيويون رفضا تاما، ثنائية الشكل والمضمون، لأنهما ليسا متلازمين فحسب، بل هما متحدان، ولا وجود لأحدهما دون الآخر، فهما وجهان لعملة واحدة، أو شفرتا مقص، لا تتم عملية القص إلا بهما.

2-3 الأصول النحوية الخاصة:

وتعني بها المفاهيم النحوية، التي استثمارها المنهج البنيوي، في تحليل النصوص الأدبية المختلفة.

وتتلخص في مفهومين أساسيين:

1-2-3 ثنائية محوري الاستبدال والتركيب (Axe Paradigmatique et Syntagmatique):

وهي من المفاهيم النحوية، التي استثمارها المنهج البنيوي، شاعت فيه على التوالي باسم محوري الاختيار والتأليف، إذ يعتبر النص الأدبي ثمرة تفاعل بينهما، أو هو إسقاط لمحور الاختيار على محور التأليف، حيث تكتنه في عملية الإسقاط، التي قام بها المبدع على المحور الأول، العلاقات التي تنامت بها اختياراته: كاختياره مثلا للرموز أو الصور أو المفردات الانزياحية لمعجمه الفني.. والعلاقات التركيبية المختلفة التي يختارها، ليجسد بها اختياراته الفنية، كالروابط والضمائر، والتقديم والتأخير والحذف... على المحور الثاني.

الأستاذ: بختي العياشي، الأستاذة بعجي اسمهان

2-2-3 اعتبار النص جملة كبرى:

اعتبر البنيويون النص الأدبي جملة كبرى معقدة، تتفرع عنها عدة جمل، ترتبط فيما بينهما بعلائق وروابط مختلفة، يمكن كشف القوانين التي تنظمها، كما يمكن تحليل مكوناتها المباشرة، وتحديد أنماطها وتحديد الوظائف النحوية المختلفة التي تقوم بها تلك المكونات...

وقد تأثر المنهج البنيوي في النقد، بنحاة بنيويين مشهورين، أمثال بلوفليد، صاحب النحو التوزيقي، الذي اهتم بتقسيم الجملة إلى مكونات مباشرة، وتصنيف كلماتها إلى مورفيمات (Morphèmes) تتوزع على مستوى محور الاستبدال أو التركيب، وفق علائق استبدالية وتركيبية.

كما تأثر المنهج البنيوي بنحو هلمسليف الصوري، الذي تميز بصياغته المنطقية التجريدية، ونظرية علم التركيب الوظيفي، لمارتيني التي استلهم فيها نظرية الفونولوجيا،

ونظرية النحو البنيوي لتنيير (Louise Tesnière) التي قامت على تمييز بنيتين للجملة: البنية النحوية الساكنة، وتضطلع برصد المقولات الصرفية، والبنية النحوية الدينامكية، ويتم فيها رصد الوظائف النحوية.

بعض هذا العرض الموجز، للأصول اللسانية العامة والخاصة للمنهج البنيوي، يمكن القول بأن هذا الأخير، هو ذلك المنهج الذي حول المفاهيم السالفة الذكر إلى آليات إجرائية، ضمن رؤية نسقية، تنطبق من القوانين الداخلية لبنية النص الأدبي، دون اعتبار لسياقاته التاريخية، أو الاجتماعية أو النفسية، بما في ذلك مبدعه، محاولا بذلك اقتفاء أثر اللسانيات، سواء من حيث التوجه العلمي الصارم، أو من حيث الصياغة الصورية للعلاقات والقوانين التي يتوصل إليها.

ولعل مغالاة المنهج البنيوي، في اقتفاء صنوه اللساني حذو النعل بالنعل، ومبالغته (في استخدام الرموز الرياضية والأشكال الهندسية، والجداول الإحصائية والرسوم البيانية والمعادلات الجبرية... مما جعل الحصل النقدي يتسم بطابع علمي جاف)، أدت إلى إخفاء جماليات النص المنقود أكثر مما وضحتها، وبهذا الجفاف افتقر المنهج البنيوي وجف عوده، رغم محاولة غولدمان (L Goldmann) تجديد دمه، ببنيويته التكوينية المنفتحة على السياق الاجتماعي، في إطار الفلسفة المادية الجدلية، ومجاوله ريفاتير (M Riffaterre) بأسلوبيته المنفتحة على القارئ أو المؤول، بذلك أقل نجمه في نهاية الستينات، ليتوجه النقد الأدبي إلى مرحلة جديدة، عرفت بما بعد البنيوية ((Post-structuralisme)، عقد فيها النقد صلات جديدة بمناهج أخرى، من بينها المنهج السميائي.

ولعل ما يجدر إثباته، في نهاية هذا السياق، أن البنيوية ظهرت في النقد الأدبي العربي، في بداية السبعينات، بعد أفولها في الغرب، بفضل إسهامات بعض النقاد المشاركة، أمثال: صلاح فضل، وكمال أبو ديب، ويمنى عيد...، وبعض المغاربة، أمثال: محمد بنيس ومحمد برادة من المغرب وعبد المالك مرتاض وعبد الحميد بورايو من الجزائر.. وعبد السلام المسدي ورشيد ثابت من تونس...

وقد عرفت البنيوية في النقد العربي نفس المصير، الذي جرى لها في الغرب، فتخلت عنها أغلب فرسانها، لينضموا إلى مناهج ما بعد البنيوية.

خاتمة:

لعل ما يحسن به ختام هذه الدراسة، هو التأكيد على ضرورة التسلح بثقافة لسانية متينة، وهذه حقيقة أقرب إلى البداهة. عند النقاد الغربيين، الذين استوعبوا الأصول اللسانية والنحوية التي أنتجتها الثورات الثلاثة، وتمثلوها، ثم أبدعوا منها مناهجهم النقدية، في حين لا نجد مثل هذا الاستيعاب عند نقادها المحدثين، وإن وجد عند قلة منهم فهم استثناء، يؤكد قاعدة عريضة من النقاد، يجهلون الأصول اللسانية العامة للمناهج النقدية الحديثة، بله أصولها النحوية.

وفي هذا السياق، يجدر التنبيه إلى النظريات النحوية العربية الحديثة، فقد يجهل نقادنا الحداثيون بعضها أوكلمها، هنا وهناك، كالنظرية النحوية الخليلية، للدكتور عبد الرحمان حاج صالح، وقد أصلت هذه النظرية لنحو بنيوي عربي، استمد أسسه ومبادئه من نهج الخليل وتلميذه سبوية. وإلى جانبها نجد النظرية اللغوية الحديثة، للدكتور جعفر دك الباب، أصل فيها صاحبها لنحو بنيوي وظيفي، من خلال مبادئ نظرية ابن جني، ونظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، ومبادئ نظرية الوجهة الوظيفية للجملمة لماتزيوش الشيكسي ((w. Mathesius وهناك النظرية المعجمية الوظيفية للدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، التي أصلت لنحو توليدي عربي، في إطار النظرية التوليديّة التحويلية، وبموازاة هذه الأخيرة، نجد نظرية النحو الوظيفي، للدكتور أحمد المتوكل، وهي نظرية مكتملة، أصلت لنحو وظيفي عربي في إطار نظرية النحو الوظيفي لسمون ديك الهلندي.